الاسباب الدينية والسياسية لظاهرة التطرف في العراق وسبل التصدي لها.

م . يثرب خطاب منديل

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

البريد الالكتروني :-
edu.iq.Yathrib_2010@tu

الهاتف :- ٠٧٧٠٣٧١٥٥٨٧.

The researcher: Yathrib khatib Mandel

The religious and political causes of the phenomenon of extremism in Iraq and ways to address it .

الكلمات الافتتاحية :
(التطرف- الاسباب- التصدي لها).

Keywords :
(Extremism - causes - dealing with it).

Abstract : The previous period Iraq witnessed a noticeable increase in the phenomenon of religious and political extremism .Which greatly affected the political security and intellectual stability of the caused the deterioration of the economic and social conditions .This is due to several political and religious reasons that make Iraq a hotbed of tensions and conflicts which requires a deep understanding of the causes of this phenomenon . Extremism in Iraq is attributed to several political and religious reasons including sectarian conflicts . Political conflicts lack of social and economic opportunities and the influence of external interference for example religious reasons relate to

extremism in religious interpretations and influence of extremist thought . To confront this phenomenon therefore focus must be placed on strengthening national unity providing social and economic opportunities promoting religious tolerance and promoting national dialogue and international cooperation in order to confront extremism that may lead to terrorism .

الملخص:

في الفترة السابقة شهد العراق تزايدا ملحوظا في ظاهرة التطرف الديني والسياسي ـ التي اثرت بشكل كبير على الاستقرار السياسي والامني والفكري للبلاد وتسبب في تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، يعود ذلك الى عدة اسباب سياسية ودينية تجعل من العراق بؤره للتوترات والصراعات مما يستوجب فهما عميقا لأسباب هذه الظاهرة، فالتطرف في العراق يعزى الى عدة اسباب سياسية ودينية منها الصراعات الطائفية والصراعات السياسية وانعدم الفرص الاجتماعية والاقتصادية وتأثير التدخلات الخارجية، فمثلا الأسباب الدينية تتعلق بالتشدد في التفسيرات الدينية وتأثير الفكر المتطرف لمواجهة هذه الظاهرة، لهذا يجب التركيز على تعزيز الوحدة الوطنية، وتوفير الفرص الاجتماعية والاقتصادية , وتعزيز التسامح الديني وتعزيز الحوار الوطني والتعاون الدولي من اجل التصدي للتطرف الذي قد يقود الى الارهاب.

المقدمة:

لا يمكن لأحد ان ينكر حقيقة اعمال العنف و الأعمال المتطرفة المتزايدة تزايداً ملحوظاً بعد سنة ٢٠٠٣ يمكن وصفها بأنها بلغت حد الظاهرة و قد تنوعت الاساليب والاسباب و أصبحت أكثر شيوعاً فقد ساهمت العوامل السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية وارتباطها في افعال واعمال غير مشروعة شجعت على نمو التطرف، كذلك يجب القضاء على هذه الأنشطة أو الحد منها على الأقل ومعالجتها فكريا وسياسيا ودينيا من أجل محاربة التطرف عن طريق تصدي ديني وسياسي عراقي موحد من خلال خطاب سياسي في إقناع الجهة الموجهة إليها هذا الخطاب وتلقي

القبول و الإقناع بمصداقية من خلال العديد من الوسائل و الطرق المدعمة بالحجج والبراهين والتصدي العقائدي والفكري والسياسي للتطرف، هذا يتطلب مواجهه حاسمة من خلال تطبيق جميع المتطلبات على ارض الواقع لتكون مشاريع عمل متكاملة تنهض بها المؤسسات الرسمية في العراق وذلك لمواجهه التداعيات التي افرزتها ظاهرة التطرف خصوصا في عدم الاستقرار السياسي في ارضنا العزيزة العراق بعد عام ٢٠٠٣. اهمية البحث: اذا كان الحديث السياسي والديني يرى طبيعة المجتمع العراقي بفئاته وطوائفه وقومياته المتنوعة والتي يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار، اذ ان اهتمام الكثير من العراقيين بالعمل في الحركات السياسية جعل المنافسة بين الحركات لا تقف عند حدود الفكر و التنافس في تقديم تصورات سياسية الى التنافس في تقديم قولاً سياسياً، ان العراق بما فيه من تنوع ديني وطائفي وقومي ومذهبي و شرائح مجتمعية من نخب و مثقفين يتعرضون لضغط عنف الاقوال من قبل القوى المتنفذة مما يحد من الحرية والعنف ،ان التطرف في العراق لم يأتي من فراغ وانما هناك اسباب ودوافع مؤثرة فيه منها الاحتلال و المقاومة و الارهاب و هشاشة الدولة و التداعيات السلبية لمساوئ الطائفية والاسباب دينية وسياسية بالدرجة الاولى.

اهدف البحث: هدف البحث هو فهم اسباب ظاهرة التطرف في العراق من منظور سياسي وديني وتحديد العوامل التي تسهم في تفاقم هذه الظاهرة، بالإضافة الى استكشاف سبل التصدي لها. يهدف البحث ايضا الى توفير مدخل لفهم عميق للمشكلة وتقديم توصيات عملية للسياسين ورجال الدين والمجتمع للتعامل مع القضية بواقعية وفعالية.

مشكلة البحث: يهتم البحث بدراسة اسباب ظاهرة التطرف في العراق بالتركيز على ماهي الاسباب السياسية للتطرف وماهي الاسباب الدينية للتطرف مع ايجاد الحلول للتصدي لهذه الظاهرة.

فرضية البحث: تفرض هذه الدراسة ان الاسباب السياسية والدينية تشكل مصدرا رئيسيا لظاهرة التطرف في العراق، وان التصدي لهذه الظاهرة يتطلب جهود

مشتركة تشمل تعزيز الحوار الوطني السياسي والديني معا، وتوفير الفرص الاجتماعية ومكافحة جميع إشكاله .

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج التحليلي في معرفة وتشخيص الاسباب الدينية والسياسية لظاهرة التطرف في العراق ومحاولة ايجاد الحلول والمعالجات الفكرية والموضوعية من خلال تشخيص الاليات الكفيلة لمواجهة هذه الظاهرة وسبل التصدي لها.

هيكلية البحث: قسم البحث الى جانب المقدمة والخاتمة، الى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الاول مفهوم التطرف والمفاهيم المقاربة قسم هذا المبحث الى مطلبين تناول في المطلب الاول، مفهوم التطرف لغة واصطلاحا اما المطلب الثاني، المفاهيم المقاربة، اما المبحث الثاني، تحدثنا الاسباب الدينية والاسباب السياسية لظاهرة التطرف في العراق وقسم هذا المبحث الى مطلبين تحدثنا في المطلب الاول، عن الاسباب السياسية لظاهرة التطرف في العراق، وتحدثنا في المطلب الثاني، عن الاسباب الدينية لظاهرة التطرف في العراق، اما المبحث الثالث والاخير تحدثنا به، عن سبل التصدي لظاهرة التطرف في العراق وقسم هذا المبحث الى مطلبين تناولنا في المطلب الاول، سبل التصدي لظاهرة التطرف على صعيد الجوانب الدينية اما المطلب الثاني تناولنا، سبل التصدي لظاهرة التطرف على صعيد الجوانب السياسية.

المبحث الأول : مفهوم التطرف والمفاهيم المقاربة لها : التطرف ظاهرة راهنة وان كانت اصوله تعود الى الماضي فالتطرف نتاج تطور فكري بشري، يظهر ذلك في اتباع وتطبيق افكار او معتقدات بشكل مفرط دون مراعاة للآراء الاخرى وقد يكون التطرف سياسياً او دينيا او فكرياً، فالتطرف هو المسبب الرئيسي في زعزعة الاستقرار لأي مجتمع سياسيا وامنيا، والتطرف يتجلى في سلوكيات متطرفة مختلفة مثل العنف، والتعصب، والارهاب، والتعسف وهذا يودي الى تقسيم المجتمعات وتعزيز التوترات الاجتماعية. ولدراسة ذلك تم تقسيم المبحث الى مطلبين الاول تناول مفهوم التطرف بينما خصصنا الثاني لمعرفة المفاهيم المقاربة للتطرف.

المطلب الاول : مفهوم التطرف لغة واصطلاحا

١- مفهوم التطرف لغة: يعرف التطرف بأنه يأتي من فعل طرف الشيء اي جعلة طرفا، التطرف هو ان الطرف جاوز حد الاعتدال ولم يتوسط الشيء[١]

والتطرف من طرف الشيء والثواب والحائط قولهم عين مطرفة من هذا وذلك ان يصيبهما طرف الشيء ثوب او غيره، ويقال ناقة ترعى اطراف المراعي ولا تختلط بالنوق[٢] .

ولمعرفة مفهوم التطرف لابد من فهمه لغويا التطرف طرف، متطرف :لا يثبت على امراَ،

فهو طرف طرف شيء: منتهاه، تطرف الشيء صار طرفا [٣].

واصل التطرف في الحسيات كالتطرف في الوقوف او الجلوس ثم انتقل الى المعنويات كالتطرف في الدين او التفكير والفكر او السلوك[٤]

كما ورد التطرف في القران الكريم كقوله تعالى "وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله" [٥]

٢- مفهوم التطرف اصطلاحا:مفهوم التطرف بشكلة الاصطلاحي هو انتهاك الاعراف والتقاليد والمعايير القانونية والدين السائد في المجتمعات من الناحية الاجتماعية للابتعاد عن عادات المجتمع وتقاليدة سواء في الجوانب السلبية او الجوانب الايجابية ومن الناحية القانونية الخروج من الضوابط التي تحكم سلوك الاشخاص في المجتمعات إذ التطرف هو خروج عن المألوف عقيدتا وفكرا[٦]

ومفهوم التطرف يعني التعصب في الفكر والرأي والافراط في حدود الاعتدال وما يترتب علية من اشكال السلوك الانساني العنيف، فقد يتجاوز الحدود القانونية والاجتماعية والأخلاقية[٧]

يتصف التطرف بانعدام القدرة على التأمل والتفكير وعلى الاعمال بطريقة مبدعة او بنائه على الجانب الوجداني يتسبب المتطرف بالانتفاعية والمبالغة في الكراهية لمخافة الفكر والرأي وهي افكار مدمرة من كافة الجوانب ،والميل دائما الى العنف[٨]

والتطرف ظاهرة تتصف بالانحراف اذ تخرج من الاسس السليمة التي وضعتها الشريعة اذ هي التعقيد وامتداد للفهم الخاطئ للشريعة [٩]. والتطرف مفهوم اخر هو المبالغة في اداء العبادات الشرعية، او مصادرة اجتهادات الاخرين في المسائل الاجتهادية او تجاوز الحدود الشرعية في التعامل مع المخالف والمبالغة في العبادات والتعمق في مجاوزة الحد في الافعال والاقوال ويدخل في الزيادة على المشروع والتزام ما لايلزم الشارع ،والورع الفاسد ونحوه ([١٠]). المفهوم الاخر للتطرف هو جوهر يحمل حركة اتجاه المنهج القانوني والاخلاقي والاجتماعي ثم يتجاوز غاياتها الحدود التي وصل اليها المنهج وارتضاء المجتمع ،ومن هذا المنطلق يعرف التطرف بانه مجموعة من المعتقدات والافكار التي تتجاوز ما هو متفق عليه من امور سياسية ودينية واجتماعية والتطرف يكون مرتبط دائما بما هو ايديولوجي فكري او انه خروج عن التقاليد والسلوك العام ([١١]).

المطلب الثاني: المفاهيم المقاربة

١- العنف :يقصد بالعنف هو الذي يمارس في التهديد بالاعتماد في استخدام القوة ويكون هجوم معنوي القصد منه التخويف والردع وغالبا ما يكون مصحوبا في ايذاء كرامة الفرد ومكانته بين افراد المجتمع وقد يكون العنف المعنوي عنفا لفظيا كالانتقاد في المقالات والصحف ووسائل الاعلام وهذا يودي الى ضغط نفسي للسيطرة على افكار الافراد يظهر هذا النوع من العنف في الحرب النفسية والقهر والاجبار والدعاية التي تعد اساليب قهر معنوية ([١٢]) العنف يعني ايضا استخدام غير شرعي او قانوني لأدوات الاكراه المادية من اجل اغراض شخصية او جماعية فهو استخدام معنف ضد الافراد واستخدام الاشياء المحرمة من قبل القانون والموجه نحو احداث التغيرات في سياسة الحكومة ([١٣]) للعنف معاني عديدة ومختلفة وهو الاستخدام غير القانوني لوسائل القسر المعنوي والمادي من اجل تحقيق اهداف اجتماعية، وعليه فأن مفهوم العنف من الناحية القانونية هو الاعتماد على الطبيعة الاندفاعية التي تميز بها السلوك العنيف إذ اصبحت القوة بمثابة شيء مميز في قافلة معينة من الجرائم، وهي التي تعرف بجرائم العنف، ومن امثلتها القتل،

والاغتصاب وغيرها من الجرائم وعد العنف جانب من جوانب الاعتداء على حقوق الانسان في سلامة جسده ومساويا بعقاب العنف سوء ترتب عليه اذى نفسي او مادي بنفس العقوبة المقررة لأعمال الجرح والضرب(١٤) يعرف العنف السياسي ايضاً بأنه اعتماد القوة أو التهديد باستخدامها لتحقيق اهداف سياسية و يكون مصدر العنف من الدولة إلى المجتمع باتجاه الدولة اذ لا توجد لغة مشتركة ولغة حوار، ان العنف قد يقع من طرف افراد المجتمع كما ان الدولة قد تقوم به لسبب أو آخر في تعاملها مع مواطنيها، وعلى صعيد اخر فإن مسألة العنف مسألة نسبية، ان اعمال العنف لا يمكن ان تنفصل عن طبيعة الظروف في المجتمعات التي تحدث فيها، لا شك ان الحكومات تسعى الى تحريم العنف و اول خطوة تقوم بها في هذا الشأن هي ان تجعلها غير قانونية لكي تحافظ على نفسها باحتكار وسائل العنف الكبرى في المجتمع وعليه فإن العنف لا يقتصر على الافراد و الجماعات و انما تستخدمه الدولة ايضاً بأجهزتها ووسائلها المختلفة(١٥). الارهاب: كلمة الارهاب من رهب رهباً و قد اقر المجمع اللغوي كلمة الارهاب كلمة حديثة في اللغة العربية اساسها رهب بمعنى خاف ارهب فلاناً بمعنى افزعه و الارهابيون وصف يطلق على الذين يسلكون سبل العنف لتحقيق اهدافهم و يتفق ما تقدم مع اصطلاح الارهاب في اللغات الاجنبية القديمة اليونانية واللاتينية إذ يعبر عن حركة من الجسد تفزع الغير وانتقل هذا المعنى إلى الكلمات الاجنبية الحديثة فكلمة ارهاب معناها Terrors hglajrmالمشتقة من كلمة الرعب، وعرف قاموس اكسفورد كلمة الارهاب بانها الاعتماد على العنف و التخويف بصفة خاصة لتحقيق اغراض سياسية، وفي قاموس روبير عرف الارهاب بأنه الاستعمال المنظم او وسائل انشائية للعنف من اجل تحقيق هدف سياسي مثل استيلاء أو المحافظة او ممارسة السلطة(١٦)، يعرف الارهاب ايضا بأنه استراتيجية عنف محرم دولياً تحفزها بواعث عقائدية تتوخى احداث عنف داخلي مرعب داخل شريحة للقيام بدعاية لمطلب او مظلمة بغض النظر عما كان مقترفو العنف يعملون من اجل انفسهم ام بالنيابة عن دولة من الدول(١٧). يعدُ مفهوم الارهاب والتطرف من المفاهيم التي يتم التحدث عنها يوميا في وسائل الاعلام ووسائل التواصل المختلفة والمعاصرة، إذ

جعلت هذه المفاهيم تتغلب على غيرها من المفاهيم الاخرى لأنها تؤثر بشكل مباشر على افراد المجتمع، وسلوكهم وتفكيرهم، أنَ مفهوم الارهاب ومفهوم التطرف يعدان مرفوضان تماما عند كل العقلاء من افراد المجتمع، وهما يتناقضان تماما من مفاهيم التعايش والتعاون بين الشعوب المختلفة، لكن المشكلة تكمن في غموض هذين المفهومين من حيث التعريف الدقيق لهما،إذ لا زالت العديد من الدول والمنظمات الفاعلة في الساحة الدولية ترفض وضع مفهوم محدد لهما، وعلى وجه التحديد الدول الغربية ذات القدرة والتاثير على الصعيد الدولي([١٨])

٢- التعصب: يرى بعض المفكرين بان التعصب مفهوم مرادف لمفهوم التطرف والتفريق بينهما يكون على اساس التعصب الديني ويعرف من خلال ثلاثة مظاهر وهي ان الانسان المتعصب دينيا يشعر بانه يمتلك الحق لكن غيره على خطا، ينظر الى الاخرين المخالفين له بحقد وكراهية وازدراء،

مع الاخرين الذين يدينون بغير دينه بالإساءة والاعتداء على حقوقهم، ولهذا نجد التعصب ولد العنف والارهاب في مختلف انحاء العالم([١٩]) يعرف التعصب بانه حالة خاصة من التصلب الفكري او الجمود العقائدي حيث يجسد اتجاهات الفرد والجماعة نحو جماعات وطوائف اخرى، ويكشف المتعصب عن خضوع كبير لسلطة الجماعة التي ينتمي اليها، مع نبذ الجماعات الاخرى ويرتبط بذلك الى رؤية العالم في اطار جامد من الابيض الى الاسود مع ميل الى استخدام العنف في التعامل مع الاخرين، والتعصب من ناحية اخرى، عبارة عن حكم سلبي مسبق على الاعضاء في عرق او دين او الاخرين ممن يشغلون وضعا اجتماعيا معينا وهذا الحكم مؤكد وثابت لدى الفرد مع تجاهله لأي حقائق تتعارض معه([٢٠]) لابد من استمرار العلاقة المترابطة بين الانسان والمجتمع وذلك لا يتم الا عن طريق توفير شروط الالفة والمودة والتسامح والتعاون بين افراد المجتمع الواحد، هذا الذي يعمق العلاقة بين الفرد والمجتمع وتقبل الاخر والتعايش معهم، قد يصل التعصب الى درجة عالية من الحدة يؤدي الى الاضطرابات النفسية والاجتماعية، والى تدهور المجتمع وانتشار الفساد فيه، فالفرد المتعصب يتسم

بالصلابة في الراي والتسلط ويميل غالبا الى العدوانية، يظهر غالبا بهياة الهدوء على الرغم من انفعاله ضد الاتجاهات التي يتعصب ضدها([٢١])

المبحث الثاني: الاسباب الدينية والاسباب السياسية لظاهرة التطرف في العراق :

التطرف في العراق يعود الى عدد من الاسباب سواء كانت دينية او سياسية، ومنها ايضا اسباب اقتصادية واجتماعية ونفسية ومنها ما هو تربوي وثقافي، هذا من جانب داخلي، مع تأثير التدخلات الخارجية من الجانب الخارجي، ذلك كون التطرف لا يقتصر على جماعة معينة او بلد معين فهو يختلف حسب التركيبات الاجتماعية، لأجل ذلك لابد من التطرق للأسباب الدينية والسياسية لظاهرة التطرف في العراق، ولدراسة ذلك تم تقسيم المبحث الى مطلبين الاول تناولنا الاسباب الدينية لظاهرة التطرف في العراق، وخصصنا المطلب الثاني لمعرفة الاسباب السياسية لظاهرة التطرف في العراق.

المطلب الاول: الاسباب الدينية لظاهرة التطرف في العراق: الاسباب الدينية احد اهم اسباب التطرف وهي عديدة ومختلفة، ومنها الجهل وعدم معرفة حكم الله تعالى، مثل تعظيم الحرمات وشدة الخوف من الله، فلا يتحمل الفرد ان يرى من احد معصية كبيرة او صغيرة ولا يتصور ان تصدر هذه المعصية منه لهذا سرعان ما ينقله من محور الدين الى خارجه، هذا الجهل ناتج من غياب الوعي الديني والفهم العميق للنصوص وربما ادى ذلك الى الجرأة في الاحكام الشرعية، ومعالجتها من غير ذي الاختصاص[٢٢] والاسباب الدينية كانت العامل المساعد في ظهور التطرف الديني ومن هذه الاسباب الفهم الخاطئ للدين، مثلا تقصير بعض اهل العلم من القيام بالواجب الديني من الارشاد والتوجيه وخاصة موضوع الولاء، وغياب الحوار المفتوح من قبل علماء ورجال الدين لكل الافكار المتطرفة، ايضا دور الاعلام سبب من اسباب التطرف الديني من خلال الاعتماد على البرامج والافلام التي تسيء الى الاديان والرسل وتشجع على التطرف [٢٣] ان ظهور الحركات الدينية كان سبب من اسباب التطرف الديني، فالأزمات الحضارية والمراحل الانتقالية التي يعاني منها المجتمع مثل صعود فئات لتحقيق طموحها وتظهر فئات اخرى تهدد مكانتها ووجودها، تظهر

الخلافات الدينية وتكون سبب اساسي للتطرف في المجتمع، مع تشجيع الحكومات على ظهور الاحزاب والتنظيمات الدينية لأحداث توازنات سياسية, فاغلب الحكومات في العالم الاسلامي قد شجعت بصورة مختلفة على نمو الحركات والجماعات الاسلامية واحيانا العنيفة منها لمكافحة الاتجاهات الليبرالية والقومية([٢٤]) اذ تعد النصوص القرآنية الاساس الذي يرتكز علية الشخص المتطرف اذ ينطلق منها بتطرفه الفكري والذي يصل الى العنيف في بعض الاحيان، ويرجع السبب في ذلك الى اتفاق جميع المسلمين بالرجوع اليها اضافة عن اخذ المتطرفون منه لفكرهم المتطرف بيد انهم اختلفوا في تفسير تلك النصوص بحسب توجهاتهم الفكرية ويعد من اهم اسباب التطرف الديني سوء الفهم للنصوص الذي بدوره يؤدي الى التطرف([٢٥])

يمكن توضيح اسباب التطرف الديني من خلال الاسباب الاتية:([٢٦])

أ- عدم التخصص وضعف في الامور العلمية الدينية الشرعية.

ب- خشونة في الاسلوب والتعامل وفلسفة اتهام الافراد بالخروج على الاسلام .

ت- الجمود والتعصب وعدم الاعتراف بآراء الاخرين والتزمت بالأفكار والآراء.

المطلب الثاني: الاسباب السياسية لظاهرة التطرف في العراق

يعد التطرف السياسي احد اشكال واسباب التطرف، فقد تكون دوافع التطرف بصورة عامة دوافع واسباب سياسية تبررها حالة من الاختلال التي تحدث في هياكل النظام السياسي والاجتماعي وتعززها حالة غياب التضامن والتكامل الوطني داخل المجتمع، لهذا فأن هذا الشكل من اشكال التطرف السياسي تعبر عنه الجماعات التي تتبنى موقفا سياسيا رافضا لسياسة ما او لممارسة معينة ويمكن ان تمثل بخروج الافراد وتمردهم على الدولة ([٢٧]) كما ان الاوضاع السياسية التي يعيشها أي مجتمع من المجتمعات الاسلامية على وجه الخصوص ومنها العراق لها دورا كبيرا في احياء الفكر المتطرف ومن اهم الأسباب السياسية للتطرف هي ظهور تيارات فكرية سرية في المجتمعات الاسلامية تحمل عقائد تخالف ما جاءت بها الشريعة الاسلامية وتحمل في طياتها التطرف، ايضا سياسة الحكومات في تكميم الافواه والزج في السجون وتعذيب الافراد واهانة كرامتهم ومنع وسلب الحريات كفيل في ولادة التطرف

والارهاب، ومن الاسباب الاخرى للتطرف العلاقة بين الحاكم والمحكوم الغير متوازنة تودي الى اختلال المنظومة السياسية من كلا الطرفين الحاكم والمحكوم وعدم القيام بالواجبات الموكلة اليهما يؤدي ذلك الى ظهور التطرف بين الطرفين، اضافة الى ذلك غياب الانتماء الوطني والشعور بالفراغ الفكري وافتقار النظام السياسي الى محاسبة الاختراقات التي تحدث في المجتمع وعدم تغير الواقع فيتجه طائفة من الافراد الى الغلو والتطرف ([٢٨]) اضافة الى ما تقدم من الاسباب السياسية للتطرف يمكن اعتبار ضعف انتماء الشباب لأوطانهم سببا من الاسباب السياسية لظاهرة التطرف فعدم وجود أي شيء يدعوا الشباب الى الانتماء لأوطانهم وعدم وجود هدف يعيشون من اجله فهي من الاسباب المؤدية الى التطرف، اذ يشغل الشباب على تقديم المصلحة الشخصية على المصلحة العامة وهذا يؤدي الى قطع أي انتماء او ولاء للوطن ويؤدي الى العزوف عن حب الوطن والرغبة في الانتقام منه ([٢٩]). يمكن القول ان السبب الاساسي هو فقدان الثقة في المؤسسات السياسية للدولة كذلك البحث عن مؤسسات وممارسات جديدة وبديلة تتوجه اليها هذه الثقة التي تشكل جانبا مهما من الاستقرار السياسي([٣٠]) يقع ايضا على عاتق الدولة سوء الاوضاع الاقتصادية التي تلعب دورا مهما في ظهور ظاهرة التطرف ويعد من الاسباب السياسية التي تؤدي الى انخفاض وتدني المستويات المعيشية للافراد وارتفاع نسبة الفقر والبطالة التي تعد من اهم الاسباب والاثار السيئة على المجتمع وعدم حفظ استقراره وعدم قدرة الحكومات في تقديم الدعم والاستثمار واصلاح البنى التحتية وهذا يرتبط في تحقيق الفاهية المعيشية للمجتمع من عدمها([٣١]) ان انعدام التعايش السلمي التي من ابرزها الديمقراطية والحكم الرشيد ودولة المواطنة وضمان الحقوق والحريات والتعامل مع الطوائف بعدالة ومساواة، لكن الطائفية شكلت عقبة امام هذه المتطلبات، ابرز الاسباب السياسية للتطرف والذي يجب التطرق اليه بشكل مختصر هو المحاصصة السياسية والعرقية فهي من ابرز المعوقات التي واجهتها الدولة العراقية وهي الصراعات المتعلقة باي طائفة سيكون لها الحصة الاكبر من السلطة بحيث تجعلها مهيمنة على باقي الطوائف الاخرى في

ظل غياب هوية وطنية موحدة ([٣٢]) اضافة الى ذلك ان هناك الكثير من الاقليات التي مازالت تعاني التهميش السياسي والاداري، بسبب الهجرة والنزوح لدى الكثير من العراقيين بسبب التطرف الذي تعرضت له البلاد، والاستمرار في استهدافهم من قبل العصابات المتطرفة، اذ ان اعمال التطرف والعنف انعكست على الاقليات اكثر من باقي المكونات الاخرى لكونهم الفئه الاضعف والاسهل في المعادلة السياسية المتكونة من اطراف قوية هم الاكثرية ولهم الحصة الاكبر في كل جوانب ومفاصل الدولة وفقا لنظام المحاصصة السياسية والدينة، التوافقية الديمقراطية بعيدا عن معاير الكفاءة والنزاهة في توزيع المسؤوليات والمناصب وان ضغوطا تعاني منها الاقليات فيما يتعلق بحقوقهم القومية والدينية المشروعة كشركاء اساسيين نفي بناء الوطن والحفاظ على هويتهم الوطنية([٣٣]) ارتكز عمل المؤسسات الرسمية في الحد من التطرف من خلال ما جاء في الدستور عام ٢٠٠٥ وتأكيده في ديباجيته على تحريم التطرف والعنف كما اشاره انه يحضر كل كيان او نهج يتبنى العنصرية او التفكير الطائفي او الارهاب او يمهد او يروج له كما من واجب الدولة محاربة التطرف والارهاب بجميع اشكاله والعمل على حماية ارضها من أي نشاط او عمل متطرف وهذا يتطلب ايجاد نصوص قانونية وجزائية في قانون العقوبات تجسد فعلا ما تضمنه الدستور([٣٤]) ان التشريع الناجح هو الادوات الفاعلة من اجل التغير في بنية المجتمع فهو الذي يسهم في الوقاية من التطرف، فزيادة التطرف الفكري واعمال العنف والارهاب بعد عام ٢٠٠٣قاد بالمشرع العراقي الى تشريع قانون مكافحة الارهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥الذي يعمل الى جانب قانون العقوبات العراقي، الاساس القانوني جاء في قانون مكافحة الارهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ من الافعال الاتية هي من الافعال الارهابية وهي:([٣٥])

أ- العمل بالعنف.

ب- حرب اهلية او اقتتال طائفي.

ت- تسليح المواطنين.

ث- اعمال وافعال العنف .

ج- تحريض المواطنين وتمويلهم

فقد عملت السلطة التنفيذية في العراق على مواجهة التطرف من خلال الحد منه والعمل علة القضاء عليه من خلال اتخاذ الاجراءات الازمة وتخصيص الموارد الكافية لبناء القوات العراقية المسلحة من الجيش والشرطة وتأهيلها وتزويدها بالأسلحة الحديثة والمتطورة والتدريب اللازم لحفظ الاستقرار والامن، من خلال القضاء على الخلايا الارهابية، وتشكيل مجالس صحوات واسناد وللجان شعبية في مختلف محافظات العراق، والبدء بتنفيذ خطة فرض القانون ومواجهة الارهاب والتطرف بجميع اشكاله، كما وتم مصادقة رئيس الجمهورية على قانون مكافحة الارهاب وقانون حظ حزب البعث والكيانات والانشطة العنصرية التكفيرية والارهابية، من اجل الوقوف في وجه التطرف والعمل على القضاء عليه([٣٦]) وظهر دور القضاء العراقي وله دور حازم على اعتبار انه المؤسسة العدلية التي تحافظ على الافراد والمجتمع فلا يقتصر

المبحث الثالث: سبل التصدي لظاهرة التطرف في العراق: مواجهة التطرف هي مسؤولية المجتمع كافه فعلى افراده ان يستشعرون حجم المشكلة ويقدروا تداعياتها الخطيرة ثم يتكاتفون في نشر الوعي الكاشف عن سقيم الآراء ولاسيما البيت واماكن العلم التي تعنى بالتثقيف التربوي والديني، لابد من استنفار الطاقات واستنهاض الهمم في البيت والمدارس والمساجد والكنائس للحفاظ على المجتمع من الفكر المتطرف وحمايته من اختراق هذا الفكر والتأثير عل افراده، لهذا تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين، المطلب الاول، سبل التصدي لظاهرة التطرف على صعيد الجوانب الدينية، والمطلب الثاني، سبل التصدي لظاهرة التطرف على صعيد الجوانب السياسية.

المطلب الاول: سبل التصدي لظاهرة التطرف على صعيد الجوانب الدينية : لا يخفى على الجميع دور المؤسسة الدينية في حماية المجتمع من الخطاب المتشدد وتعمل على توجيه الخطب المؤثرة دينيا على المجتمع، ان الخطاب اثر كبير في توجيه الفرد وتهيئه طاقته لمواجهة مختلف تغيرات الحياة نحو الكمال الاخلاقي، وعملت المؤسسة الدينية بصورة عامة على الابتعاد عن التطرف ودرء الفتن عن المجتمع من

خلال الخطاب المتزن الذي تقوم به المؤسسة الدينية هو تقارب المذاهب واحترام الراي الاخر وهو ما فعله مجموعة من العلماء في افتاء بوجوب الدفاع عن ابناء الشعب العراقي ضد تنظيمات داعش الارهابية لحماية العراقيين من الخطر(٣٧) يبرز دور المؤسسات الدينية في توعية افراد المجتمع من التطرف والحث على عدم الانضمام والابتعاد عن التطرف من خلال اتباع الوسائل الاتية:(٣٨)

١- التحفيز والتشجيع على الدفاع عن الوطن ومعتقداته وتراثه وقيمة الاجتماعية.

٢- نشر التسامح وبناء الاجتماعي والاعتدال في القول والفعل وعدم انتهاك حقوق الافراد على مختلف اطيافهم .

٣- تقديم الحلول لصانع القرار حول مشاكل التي يعاني منها افراد المجتمع مثل الرشوة والفساد والارهاب، توحيد الخطاب الديني ومتابعة جميع الخطب الدينية والبرامج الهادفة من اجل القضاء على الافكار المتطرفة والهدامة في المجتمع.

٤- ثقافة تقبل الحوار داخل المجتمع وتجديد الفتوى وجعلها صالحة لكل زمان ومكان لان اكثر اشكال التطرف تبرز من خلال الفهم الخاطئ للدين .

يجب التفريق بين الدين بما هو نص ثابت بينما هو اجتهاد خاص من قبل العلماء والمفكرين هذا الامر اصبح ملح للمرحلة الحالية فكثير ما تواجه حركات وتنظيمات على الساحة تتخذ من الدين غطاء لها من اجل تحقيق غايات ومكاسب والدين بريء كل البراء منها لأنه لا يشجع الخطاب التكفيري والمتعصب ويدعوا الى التسامح والمحبة وان الامر لا ينحصر فقط على بيان الفرق بين الدين والفكر وانما يتطلب ايضا فهم الدعوات الثقافية والنزاعات الفكرية والتفريق ما بينٍ الدعوات الثقافية عن الدعوات المتطرفة اذ ان النقد التنويري يهدف الى اعادة اصلاح المجتمع(٣٩) لعبت المرجعية الدينية دورا مهما في تعزيز التسامح ونبذ التطرف والمناداة بالوحدة الوطنية والوقوف بوجه التحديات والاكثر وضوحا هو دور المرجعية في المناداة بالوحدة الوطنية بين مكونات الشعب العراقي ونبذ الكراهية والتعصب والتفكير من اجل مواجهة اي تهديد يشكل خطرا على الدولة العراقية فقد برز دورها الواضح على مستوى الاصلاح السياسي والديني والثقافي(٤٠) اهم الاثار البارزة التي تتم من

خلال التطرف الديني والتي تمارس على المجتمعات وتعرضها الى الانحلال هو الابتعاد عن الحوارات والنقاشات المتعصبة الى راي ما او فكر ما, والابتعاد عن التشدد في القول والفعل والسلوك الذي يصل الى الاضرار وايذاء اي فرد من افراد المجتمع[٤١] ، للخطب الدينية اثار كبيرة في العراق ويمكن ان تلعب دورا في الحد من ظاهرة التطرف، من خلال الدعوة الى التعايش السلمي بين المذاهب التي هي ابرز الحلول التي تتطلبها معالجة والتصدي للتطرف او القضاء عليه لكن لابد ان يصحب ذلك تطبيق واقعي وليس مجرد شعارات وتنظيرات فالتعايش السلمي لا يكون عند احد الجوانب الاخلاقية وانما يكون جزء من المنظومة المؤسسية لأي مجتمع ينشد الاستقرار والامن[٤٢] كما عملت المؤسسة الدينية على الابتعاد عن التطرف في المجتمع العراقي من خلال الخطابات المتزنة والمتنورة وتقارب المذاهب والطوائف واحترام الراي الاخر كفتوى المرجع الاكبر السيد السيستاني الذي افتى بوجوب الدفاع عن جميع ابناء الشعب العراقي ضد تنظيمات داعش الارهابية لحماية المواطنين العراقيين من خطر هؤلاء المتطرفين الارهابيين، لم تقتصر دعوة السيد السيستاني على الطائفة الشيعية بل لا شمل دعوته العراقيين كافة دون استثناء وهي دليل على الخطاب الوطني الذي تبناه والحرص الشديد على المساواة بين العراقيين للمشاركة في انتخابات ٢٠١٨ لتغير الوضع السلبي القائم من خلال اختيار الاصلح والتأكيد على عدالة القانون الانتخابي الذي يضمن العدالة وصوت الناخب ولا يسمح بالتلاعب والابتعاد عن الضغن القومي والطائفي في الانتخابات[٤٣]

المطلب الثاني : سبل التصدي لظاهرة التطرف على صعيد الجوانب السياسية :

لأجل تحقيق الاستقرار داخل المجتمع العراقي لابد من الاهتمام بعدة مواضيع مهمة منها:[٤٤]

١- القضاء على جذور الكراهية والتعصب والعنف بداخل الافراد والتشجيع على العفو.

٢- معالجة المشاكل التي يعاني منها الفرد العراقي وفي مقدمتها المشاكل الاجتماعية وتحقيق المساواة بين الجنسين مما يساهم في بث روح المحبة والتسامح.

٣- الاندماج والتلاحم بين الافراد والجماعات ضمن النظام القائمة على اساس التوعية الثقافية المتناسقة والمتماثلة للمؤسسات، على هذا الاساس فأنها تعبر عن توجهات النظام السياسي عن طريق الادوار الموجودة في المجتمع والتي تنعكس على مؤسساته، وهنا تكمن اهمية الثقافة السياسية في تلاحم الوان الطيف السياسي العراقي ووحدته الوطنية.

ان توفر حقوق المواطن تعد المجتمع فكريا وسياسيا ونفسيا لتقبل الاخر فان القبول بالأخر تفرضه وحده الدولة من هنا, فان المواطنة هي احد الاركان في ترسيخ دعائم التسامح في المجتمع العراقي فالمواطنة هو قبول الاخر والاعتراف به، وتساهم المواطنة في نشر قيم التسامح والحوار واحترام راي المقابل سواء كان فرد او جماعة، فنشر ثقافة التسامح لاحد المبادئ الاساسية التي لا تستقيم المواطنة بدونها من خلال اخذ بالتعددية وعدم الانحياز لفئة معينة، فقد حث الاسلام على فرض المحبة بين الافراد في ظل انتشار التعدد والتنوع فان قبول الاخر وترسيخ ثقافة التسامح والحوار سيشارك في ارساء الاستقرار والسلم ولا يمكن ان تقام الآراء والافكار المتطرفة من خلال ثقافة مجتمعية ترفع من شان الحوار بين الافراد المتعددين قادرين على استيعاب التعدد الديني والقبلي عن طريق تطبيق مواطنة متساوية في ظل تعددات الأيدولوجيات المختلفة(٤٥) ولكي يكون دور الثقافة السياسية في العراق مؤهل الى رفع مستوه في بناء الوحدة الوطنية ومن ثم بناء الدولة الوطنية هذا يتطلب عدة امور وكالاتي: (٤٦)

١- اعادة بناء الثقة بين الافراد والنظام السياسي من شانه ان يساعد في بناء الوحدة الوطنية، يكون ذلك من خلال الاقرار بقيم المساواة والحرية وضمان تطبيقها من خلال الدستور.

٢- توفير قدر من الحريات السياسية والمدنية عن طريق توسيع باب المشاركة السياسية .

٣- الاهتمام بالتنشئة السياسية والاجتماعية في العراق يكون بواسطة تثقيف الفرد العراقي على قيم والعادات والتقاليد التي تشارك في رفع مكانة الفرد. فمتى

استطاع النظام السياسي حل الازمات التي تواجهه استطاع الحصول على الشرعية مما يجعله في مكانة يستطيع ان يوثر تأثيرا كبيرا على افراد المجتمع، بالإضافة الى ذلك فان من ضمن الواجبات التي تقع على عاتق الدولة هي تحقيق الاستقرار و الامن الداخلي من خلال معالجة الفقر والبطالة عن طريق وضع حلول لمعالجتها من خلال ضرورة مراعاة اعادة النظر في التشريعات القانونية وجعلها ملائمة لبيئة العمل ورفع شانها ودعم المشاريع الصناعية والزراعية التي من شانها ان تعتمد على احتواء اعداد كبيرة من الافراد العاطلين عن العمل عن طريق ايجاد فرص عمل للجميع، فالاستراتيجية الوطنية لتخفيف الفقر التي جاءت بسبب ارتفاع معدلات الفقر بعد فترة طويلة من الحروب والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق ادت الى ايقاف عملية التنمية في البلاد وتتضمن الاستراتيجية العديد من الامور التي يجب الاخذ بها لغر ض معالجة الفقر ورفع المستوى المعاشي والصحي والتعليمي ومن اجل الاخذ بهذه الاستراتيجية فان ذلك يتطلب امور عديدة منها تشريع قانون من شانه ان يعالج الفقر من قبل كافة مؤسسات الدولة مما يحقق العدالة الاجتماعية بين الجميع، اضافة الى تشكيل مؤسسة رسمية مهمتها اعداد الدراسات والبحوث واجراءات المسح لمعرفة الاسر الفقيرة، كل ذلك يقع على عاتق الدولة من اجل التصدي ومحاربة التطرف والارهاب (٤٧) ان الاستراتيجية الامثل لمحاربة التطرف من خلال اعتماد الدولة على سياسات متعددة لان التطرف فكرا وايديولوجية تنعكس على جميع الجوانب السياسية والدينية والاجتماعية التي يعيشها المجتمع، ان الدولة هي الاصل في مواجهه كافة عمليات التطرف، فهي المخولة باتخاذ كل القرارات والاجراءات لمواجهتها من خلال تحقيق العدالة وتوفير كل متطلبات الافراد من استقرار وامن(٤٨) ان التشريع الفعال والناجح هو تغير بنية المجتمع فهو الذي يشارك في الوقاية من التطرف، فبعد تزايد التطرف والعنف في العراق بعد عام ٢٠٠٣ قاد بالمشرع العراقي الى اصدار قانون جديد وهو قانون مكافحة الارهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ يعمل الى جانب قانون العقوبات العراقي، فالأساس القانوني لهذا القانون هو اعتبار الافعال الاتية هي من ضمن الافعال الارهابية:(٤٩)

أ- التهديد على اثارة فتنه طائفية.

ب- العمل بالعنف.

ت- حرب اهلية او اقتتال طائفي.

ث- تسليح المواطنين او اجبارهم على حملهم السلاح وتسليح بعضهم بعض بالتحريض والتمويل.

ارتكز عمل المؤسسات السياسية الحكومية الحد من التطرف من خلال ما جاء في الدستور العراق لعام ٢٠٠٥ فقد اكد على تحريم التطرف، كما اشار الدستور على انه يحضر اي كيان يتبنى العنصرية والتفكير الطائفي المتطرف او يحرض او يروج له، كما تلتزم الدولة بمكافحة التطرف والارهاب بجميع إشكاله والعمل على حماية اراضيه من ان يكون مقرا او ساحة لنشاطاته فلهذا الامر يتطلب ايجاد نصوص جزائية في قانون العقوبات تجسد فعلا ما تضمنه الدستور(٥٠) وساهمت السلطة التنفيذية في العراق على مواجهة التطرف من خلال الحد منه والعمل على القضاء عليه خصوصا بعد التغير الذي حدث في عام ٢٠٠٣وابرز ما قامت به هو اتخاذ الاجراءات الازمة وتخصيص المواد الكافية لبناء الجيش والشرطة وتجهيزها باسلحة حديثة ومتطورة، مع البدء بوضع خطة فرض القانون ومواجهة التطرف في جميع مدن العراق من خلال تشكيل مجالس الصحوات واللجان الشعبية في مختلف مدن العراق، والقضاء على العديد من الخلايا الارهابية،فقد تمت مصادقة رئيس الجمهورية على قانون مكافحة الارهاب وقانون حظر حزب البعث والكيانات والاحزاب والانشطة العنصرية الارهابية والتكفيرية من اجل التصدي للتطرف والحد منه(٥١)

الخاتمة:

ان التطرف ينطوي على مواجهة بين نقيضين يجد في الصراع والعنف المحتدم وجهاً يبرر موقفه، و يضفي الشرعية على تصرفاته، فما تعتبره الجماعات المتطرفة عنفاً سلطوياً تمارسه الحكومة تعتبره اجهزة الحكم واجباً وطنياً تكلفها به جموع الشعب من اجل الحفاظ على استقرار الوطن وسلامته، التطرف ظاهرة صراعية فكرية متشابكة العناصر تتنوع ادواتها و لكنها تتمحور في كل اوجهها حول محور الخوف من

الاخر وتخويفه، لهذا ينتظر من السياسيين ان يعملوا لمصلحة شعوبهم وان ينهضوا بمستوى معيشتهم بحيث اننا كعراقيين اذ جعلنا من هذا الهدف البسيط مقياساً لمدى نجاح السياسة او فشلها فكلما استقرت الاوضاع السياسية كلما توفر قدراً اكبر من الاحساس بالأمان و هذا ما يتمناه العراقيون الشعور بالأمان لنقله إلى اسرهم فيشيع بين افرادها نفس الشعور، والامان لا ينحصر في مقاومة الجريمة و عقاب المنحرفين لكن يأخذ الأمن ابعاداً دينية وسياسية ونفسية، اذ يشعر المواطن انه في ظل النظام السياسي الحاكم يعيش حياة كريمة يتوفر فيها جميع متطلباته واحساسه بالأمن والامان، ان الاهمية التي نعقدها على التصدي لظاهرة العنف يجب التركيز على عدة من التوصيات والمقترحات لهذا لابد من اتباع خطة متكاملة تشمل الاتي:

١-معالجة الاسباب السياسية :وتشمل ضمان المشاركة السياسية الشاملة لجميع الفئات العراقية والطائفية في المؤسسات العامة والحكومة المركزية، ومكافحة الفساد وتحسين الخدمات العامة والاهتمام بالبنى التحتية.

٢-تعزيز الامن ومكافحة التطرف والعنف : من خلال تعزيز الجهود الامنية لمكافحة الجماعات المتطرفة وتفكيك شبكات الارهاب, بالتعاون مع المجتمع الدولي وتبادل الخبرات والمعلومات الامنية.

٣-تعزيز الحوار الديني : من خلال الحوار بين الطوائف والمذاهب المختلفة لتعزيز التسامح والتفاهم المتبادل، وتقديم رسائل دينية تشجع على السلم بين افراد المجتمع.

٤-تعزيز الهوية الوطنية: من خلال الانتماء للوطن والهوية الوطنية المشتركة بين جميع افراد المجتمع العراقي وتشجيع التعايش السلمي وتحقيق الاستقرار السياسي .

٥-مكافحة التطرف من خلال التعلم والتعليم :اذ ينبغي تطوير مناهج الدراسة وتعزيز القيم الاساسية للهوية الوطنية من خلال المواطنة الايجابية وتوفير كوادر تعليمية مثقفة سياسيا ودينيا لتعزيز فهمهم لمخاطر التطرف وكيفية التعامل معه.

٦- دعم الجهود الانمائية والاقتصادية: من خلال تحقيق الاستثمارات وتشجيع زيادة الاعمال والاستثمارات الخاصة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

٧-تعزيز دور المرأة والشباب : اذ يجب اشراك المرأة والشباب بشكل فعال في الحياة السياسية من خلال التوعية والتثقيف .

٩-تعزيز حقوق الانسان والعدالة: اذ ينبغي ضمان العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الانسان لجميع افراد المجتمع وتوفير الية فعالة لمحاربة والتصدي للتميز بكل اشكاله وصورة.

١٠-تعزيز الاصلاحات السياسية :مثلا تعزيز الديمقراطية وتنظيم النظام السياسي لضمان لشمولية الحكم بشفافية وفعالية.

١١- الحوار بين مؤسسات الدولة السياسية والمؤسسات الدينية لغرض وضع الخطط الفعالة لحل المشاكل التي يتعرض اليها الافراد ومكافحة الفكر المتطرف وتعزيز التسامح الديني وتعزيز الحوار والتعايش السلمي بين الاديان والثقافات المختلفة وتعزيز قيم التسامح واحترام حقوق الافراد داخل المجتمع العراقي، مع اقتراح تدريس مادة التسامح والتعايش السلمي في المناهج الدراسية كافة سواء كانت مدارس او جامعات الى جانب مادة حقوق الانسان والديمقراطية التي تدرس في الجامعات .

قائمة المصادر والمراجع

القران الكريم:

١- سورة الانعام الآية:١٥٣.

القواميس والمراجع:

١- اسماعيل، ابو الحسن بن علي، تحقيق عبد الحميد الهنداوي،ج٩،المحم والمحيط الاعظم(بيروت: دار الكتب ،٢٠٠٠).

٢-الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس ،ج٢٠،ط٢،(الكويت: مطبعة الحكومة الكويتية ،١٩٨٣).

٣- القزويني، احمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة ،ج٣(القاهرة : دار الفكر، ب د).

الكتب العربية:
١-الاسود، صادق ،علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده (بغداد: دار الحكمة ،١٩٩١).
٢-بن ادريس، حسن، قضايا الارهاب والعنف والتطرف في ميزان القران والسنة ،ج٢،(الرياض: جامعة الملك محمد بن سعود الاسلامية ،٢٠٠٤).
٣-حمودي، الخزعلي، شيماء فاضل وعلي الموس، تجليات العنف ضد المرأة في الادبين الاسرائيلي والعربي: دراسة تحليلية مقارنة(عمان: دار امجد ،٢٠١٩).
٤-حيدر محمد الكعبي، التطرف الديني اسبابه وانعكاساته وعلاجه(العراق: المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، ملحق السابع).
٥-الشديفات، رياض خليف، نحو خطاب اعلامي راشد برؤيه اسلامية على بصيرة دراسة تحليلية للخطاب الاعلامي المعاصر(الاردن: دار الجنان،٢٠٢٠)
٦- العشماوي، محمد سعيد، الاسلام السياسي (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون، ١٩٩٠).
٧- علي، جاد الحق، التطرف الديني وابعاده: امنيا وسياسيا واجتماعيا (مصر: دار ام القرى، ب ت).
٨- عويس، سيد، الحركات الدينية المتطرفة،(القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية ،١٩٨٢).
٩- فرحان، عمر، الاقليات ودورها في عدم الاستقرار في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (عمان: دار الاكاديميون، ٢٠٢١).
١٠-فياض، عامر حسن ،العراق وشقاء التحول الديمقراطية المنشود (عمان: دار اسامة، ٢٠٠٨).
١١-القحطاني، شعفة محمد عبدالله، ظاهرة التعصب بين طالبات الجامعة ودور الخدمة الاجتماعية في الحد منها(السعودية: جامعة الملك سعود، ٢٠١٦).
١٢-كصاي، حسام، اشكالية التطرف الديني في الفكر العربي المعاصر (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ،٢٠١٦).

١٣-مجموعة مؤلفين، موسوعة التطرف- سير وافكار الشخصيات القاعدة والسلفية الجهادية وداعش (لبنان: مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ،٢٠١٧).
١٤-محمود، احمد، التطرف المنسوب الى الدين وتداعياته (القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب ،٢٠٢٠).
١٥- مركز دراسات الشرق الأوسط، مفهوم الارهاب و حق الشعب الفلسطيني في المقاومة (الاردن :٢٠٠٣).
١٦- مصطفى، نهله محمد، مفهوم المواطنة والاسس التي تقوم عليها-المانيا ومصر دراسة مقارنة(مصر: كلية الحقوق، جامعة المنوفية).
١٧-مولود، ولد الصديق، مكافحة الارهاب بين مشكلة المفهوم واختلاف المعايير(عمان: مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠١٨).
١٨- ميلود، ولد الصديق، مكافحة الارهاب بين مشكلة المفهوم واختلاف المعايير(عمان: مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠١٨).
الدوريات العلمية:
١- حافظ، طالب حسين، " العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية،العدد٤١(٢٠٠٩)،ص٩٧.
٢-حافظ، عبد العظيم جبر، الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية -حالة العراق، مجلة لا رك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد٢١(٢٠١٦).
٣-حامد، محمد حازم، الطائفية في النظام السياسي العراقي ودورها في اعاقة التعايش السلمي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الموصل، المجلد٩، العدد٣٤(٢٠٢٠).
٤- حسان، سعد محمد، تأثير التطرف على الاستقرار السياسي في العراق بعد احداث ٢٠١٤، مجلة ابن خلدون، المجلد٢، العدد٧ (٢٠٢٢).
٥- حمادي، احمد حميد، تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق والاستراتيجية الوطنية المفتوحة، مجلة الانبار، المجلد ٧،العدد١٣(٢٠١٥)،ص١٧٣.

٦-صديق، نوزاد، التطرف في الدين أسبابه وعلاجه، مجلة كلية العلوم الاسلامية، جامعة صلاح الدين، العدد ٦٠(٢٠١٩).
٧- طزازعه، اسلام، اسباب التطرف وسبل الوقاية والعلاج، مجلة الاستقلال للأبحاث، المجلد ٦،العدد١(٢٠٢١).
٨-الطنطاوي، رمضان عبد الحميد محمد ومجموعة مؤلفين، اسباب ظاهرة التطرف لدى طلاب الجامعة واساليب الحد منها من وجهة نظرهم- دراسة ميدانية، المجلة العلمية، جامعة دمياط، العدد ٧١ (٢٠١٦).
٩- عباس، هديل حسن، التعصب ودوره في التأثير على المجتمعات، مجلة الدراسات المستدامة، كلية الامام الاعظم، المجلد٢،العدد٤(٢٠٢٠).
١٠- عبد الحسين، رحمن، دور المؤسسة الدينية في اصلاح الخطاب الديني، مجلة السياسية الدولية، العدد ٣٩،٤(٢٠١٩).
١١-عبد الرؤف، رولا ،"سبيل الارتقاء القرآني في مواجهة التطرف"، مجلة حوار اربيل ،العدد ١٤٢،العراق (٢٠١٥).
١٢- علي، احمد محمد، دور المرجعية الدينية في عملية الاصلاح في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٥٧(٢٠١٩).
١٣-عمر، ميادة منصور، التدخل المهني بطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعي المرأة بمخاطر التطرف والارهاب ،مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم السياسية، القاهرة ،العدد٥٣(٢٠٢١).
١٤- فارس، علي وعلي احمد، سياسات مناهضة التطرف من منظور الامن المجتمعي، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد٦١(٢٠٢٠).
١٥-كاس، طيلب، عبد القادر واحمد, دور التربية الدينية في محاربة التطرف ومواجهة خطاب الكراهية، مجلة العلوم الاسلامية، المجلد٦، العدد٢(٢٠٢١).
١٦-مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، العدد٢،السنة الثامنة(٢٠١٦).

١٧- مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، العدد٢، السنة الثامنة(٢٠١٦)،ص٥٠٥.
١٨- محمد، احمد، دور المرجعية الدينية في عملية الاصلاح في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٥٧(٢٠١٩).
١٩- محمد، عدي طلفاح، المعالجة الجنائية للتطرف الفكري في التشريع العراقي، مجلة كلية القانون، المجلد ٩، العدد٣٥(٢٠٢٠).
الرسائل والاطاريح العلمية:
١- ناجي، حسن، "اشكالية العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام السياسي العراقي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، بغداد(٢٠١٠).
الانترنيت:
١- مكافحة الارهاب و حماية حقوق الانسان، ٢٠١٩ .
http://maraje3.com.doc(26/9/2019)
٢- القواسمي، ايه، اسباب التطرف الفكري، مقال نشر في٢٨/سبتمبر/٢٠٢٢متاح على الرابط :.https://maw rdoo3 com
تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٦/٢٢
المقالات والصحف:
١- امين، اميل، التفسير "النفسي للتطرف والارهاب"، جريدة الشرق الاوسط, عدد الخامس (لندن: الشركة البريطانية السعودية للأبحاث، ٢٠١٧).
٢- جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٤٢٠، لسنة ٢٠١٦ .
٣- ناجي، علاء محمد، ثقافة التسامح ودورها في تقوية العلاقات الاجتماعية، مقال على الرابط التالي:https://fcdrs com/social/987 تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٦/٢٣.

الهوامش

(١) محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس ،ج٢٠،ط٢،(الكويت: مطبعة الحكومة الكويتية ،١٩٨٣)،ص٨٧.

(٢) احمد بن فارس بن زكريا القزويني، معجم مقاييس اللغة ،ج٣(القاهرة : دار الفكر، ب د)، ص٤٤٦.

(٣) ابوالحسن بن علي اسماعيل، تحقيق عبد الحميد الهنداوي،ج٩،المحم والمحيط الاعظم(بيروت: دار الكتب ،٢٠٠٠)، ص١٤٩.

(٤) حسن بن ادريس، قضايا الارهاب والعنف والتطرف في ميزان القران والسنة ،ج٢،(الرياض: جامعة الملك محمد بن سعود الاسلامية ،٢٠٠٤)، ص١٣.

(٥) سورة الانعام الآية:١٥٣.

(٦) ميادة منصور عمر، التدخل المهني بطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعي المرأة بمخاطر التطرف والارهاب ،مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم السياسية ، القاهرة ،العدد٥٣(٢٠٢١)،ص١٥٨.

(٧) سيد عويس، الحركات الدينية المتطرفة،(القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية ،١٩٨٢)،ص٩.

(٨) مجموعة مؤلفين، موسوعة التطرف- سير وافكار الشخصيات القاعدة والسلفية الجهادية و داعش (لبنان: مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ،٢٠١٧)،ص١٨.

(٩) احمد محمود،التطرف المنسوب الى الدين وتداعياته (القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب ،٢٠٢٠) ،ص١٣.

(١٠) حسام كصاي، اشكالية التطرف الديني في الفكر العربي المعاصر (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ،٢٠١٦)،ص٧.

(١١) رولا عبد الرؤف ،"سبيل الارتقاء القراني في مواجهة التطرف" ،مجلة حوار اربيل ،العدد ١٤٢،العراق (٢٠١٥)،ص٦.

(١٢) صادق الاسود ،علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده (بغداد: دار الحكمة ،١٩٩١) ،ص٥٩.

(١٣) عامر حسن فياض ،العراق وشقاء التحول الديمقراطية المنشود (عمان : دار اسامة، ٢٠٠٨)،ص١٣٦.

(١٤) شيماء فاضل حمودي وعلي الموس الخزعلي، تجليات العنف ضد المراة في الادبين الاسرائيلي والعربي: دراسة تحليلية مقارنة(عمان: دارامجد ،٢٠١٩)،ص٢١.

(١٥) طالب حسين حافظ, " العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية،العدد٤١(٢٠٠٩)،ص٩٧.

(١٦) مكافحة الارهاب و حماية حقوق الانسان ، ٢٠١٩ .

http://maraje3.com.doc(26/9/2019)

(١٧)مركز دراسات الشرق الأوسط، مفهوم الارهاب و حق الشعب الفلسطيني في المقاومة(الاردن :٢٠٠٣) ، ص١٧.

(١٨) رياض خليف الشديفات ،نحو خطاب اعلامي راشد برؤيه اسلامية على بصيرة دراسة تحليلية للخطاب الاعلامي المعاصر(الاردن: دار الجنان،٢٠٢٠)،ص٨٩.

(١٩) ولد الصديق ميلود، مكافحة الارهاب بين مشكلة المفهوم واختلاف المعايير(عمان: مركز الكتاب الاكاديمي ، ٢٠١٨) ،ص١٤٥.

(٢٠) شعفة محمد عبدالله القحطاني، ظاهرة التعصب بين طالبات الجامعة ودور الخدمة الاجتماعية في الحد منها(السعودية: جامعة الملك سعود، ٢٠١٦)، ص٤٨.

(٢١)هديل حسن عباس، التعصب ودوره في التأثير على المجتمعات، مجلة الدراسات المستدامة، كلية الامام الاعظم، المجلد٢،العدد٤(٢٠٢٠)،ص٦

(٢٢) رمضان عبد الحميد محمد الطنطاوي ومجموعة مؤلفين، اسباب ظاهرة التطرف لدى طلاب الجامعة واساليب الحد منها من وجهة نظرهم- دراسة ميدانية، المجلة العلمية، جامعة دمياط، العدد ٧١ (٢٠١٦)،ص٨.

(٢٣) نوزاد صديق، التطرف في الدين أسبابه وعلاجه، مجلة كلية العلوم الاسلامية، جامعة صلاح الدين، العدد ٦٠(٢٠١٩)، ص٢٧١.

(٢٤) محمد سعيد العشماوي، الاسلام السياسي (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون، ١٩٩٠)،ص١٧.

(٢٥) جاد الحق علي، التطرف الديني وابعاده: امنيا وسياسيا واجتماعيا (مصر: دار ام القرى، ب ت) ، ص٣٤.
(٢٦) نوزاد صديق، مصدر سابق، ٢٨٢.

(٢٧) علي فارس وعلي احمد، سياسات مناهضة التطرف من منظور الامن المجتمعي، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد٦١(٢٠٢٠)،ص٨٨
(٢٨)اسلام طزازعه، اسباب التطرف وسبل الوقاية والعلاج، مجلة الاستقلال للأبحاث، المجلد ٦،العدد١(٢٠٢١)،ص١٣.
(٢٩)ايه القواسمي، اسباب التطرف الفكري، مقال نشر في٢٨/سبتمبر/٢٠٢٢متاح على الرابط :. https://maw rdoo3 com
تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٦/٢٢
(٣٠)اميل امين،التفسير "النفسي للتطرف والارهاب"، جريدة الشرق الاوسط, عدد الخامس(لندن: الشركة البريطانية السعودية للابحاث، ٢٠١٧)، ص٣.
(٣١)سعد محمد حسان، تاثير التطرف على الاستقرار السياسي في العراق بعد احداث ٢٠١٤، مجلة ابن خلدون، المجلد٢، العدد٧ (٢٠٢٢)، ص٦٤٦.
(٣٢)محمد حازم حامد، الطائفية في النظام السياسي العراقي ودورها في اعاقة التعايش السلمي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الموصل، المجلد٩، العدد٣٤(٢٠٢٠)، ص١٦١.
(٣٣)عمر فرحان، الاقليات ودورها في عدم الاستقرار في العراق بعد عام ٢٠٠٣(عمان: دار الاكاديميون، ٢٠٢١)، ص١٤٠.
(٣٤)عدي طلفاح محمد، المعالجة الجنائية للتطرف الفكري في التشريع العراقي، مجلة كلية القانون، المجلد ٩، العدد٣٥(٢٠٢٠)،ص ١٨٧.
(٣٥)مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، العدد٢،السنة الثامنة(٢٠١٦)،ص ٥٠٥.
(٣٦)حسن ناجي، "اشكالية العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام السياسي العراقي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، بغداد(٢٠١٠)،ص١٩٥.
(٣٧) رحمن عبد الحسن،دور المؤسسة الدنينية في اصلاح الخطاب الديني، مجلة السياسية الدولية، العدد٤٠،٣٩(٢٠١٩)،ص٤٥١.
(٣٨) عبد القادر كاس واحمد طيلب, دور التربية الدينية في محاربة التطرف ومواجهة خطاب الكراهية، مجلة العلوم الاسلامية، المجلد٦، العدد٢(٢٠٢١)، ص٢١٩.
(٣٩)حيدر محمد الكعبي، التطرف الديني اسبابه وانعكاساته وعلاجه(العراق: المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية ، ملحق السابع) ،ص٨٢.
(٤٠)احمد محمد علي، دور المرجعية الدينية في عملية الاصلاح في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٥٧(٢٠١٩)،ص١٩٠.
(٤١)عبد القادر كاس واحمد طيلب، مصدر سابق،ص٣٣٠..
(٤٢) حيدر محمد الكعبي ، مصدر سابق، ص٨٥.
(٤٣)احمد محمد، دور المرجعبية الدينية في عملية الاصلاح في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٥٧(٢٠١٩)،ص٣٩٣.
(٤٤)علاء محمد ناجي، ثقافة التسامح ودورها في تقوية العلاقات الاجتماعية، مقال على الرابط التالي:https://fcdrs com/social/987 تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٦/٢٣
(٤٥) نهله محمد مصطفى، مفهوم المواطنة والاسس التي تقوم عليها-المانيا ومصر دراسة مقارنة(مصر: كلية الحقوق، جامعة المنوفية)،ص ١٠٠.

(٤٦)عبد العظيم جبر حافظ، الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية -حالة العراق،مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد٢١(٢٠١٦)،ص٣٨٢.

(٤٧)احمد حميد حمادي، تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق والاستراتيجية الوطنية المفتوحة، مجلة الانبار، المجلد ٧،العدد١٣(٢٠١٥)،ص١٧٣.

(٤٨) ولد الصديق مولود, مكافحة الارهاب بين مشكلة المفهوم واختلاف المعايير(عمان: مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠١٨)،ص٢٣٥.

(٤٩) مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، العدد٢، السنة الثامنة(٢٠١٦)،ص٥٠٥.

(٥٠) عدي طلفاح محمد، المعالجة الجنائية للتطرف الفكري في التشريع العراقي، مجلة كلية القانون، المجلد ٩، العدد٣٥(٢٠٢٠)،ص١٨٧.

(٥١) حسن ناجي، "اشكالية العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة القضائية في النظام السياسي العراقي"، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد(٢٠١٠)،ص١٩٥.وينظر جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٤٢٠، ٢٠١٦ .